

# الأوبئة ومخاطر طرق الحج من خلال الرحلات والفتاوى عند علماء الغرب الإسلامي

كرونولوجيا تاريخية لفتاوى

سقوط الحج

قبل الشروع في السرد التاريخي لتلكم الفتاوى. يجدر التذكير بأن علل منع الحج وسبب سقوطه على طول تلك الأزمان. هو انعدام الأمن في الطريق، وتحقق الأخطار. كما يظهر من الفتاوى التي شغلت أذهان كثير من المغاربة والأندلسيين ردحا من الزمن.

بيد أن أقدمها - على ما وقفت

عليه - سؤال موجه إلى الإمام أبي الحسن اللخمي (478هـ) ذكر فيه السائل أن بعض المتقدمين من شيوخ المالكية «رأى أن فرض الحج قد سقط»<sup>1</sup> فيكون المعنى أن الإمام اللخمي قد سبق إلى هذا السؤال من بعض المتقدمين كالذين تتلمذوا على يد الإمام مالك. أو ممن يلونهم في الطبقة، كابن أبي زيد القيرواني الذي أجمع مؤرخو المذهب عليه أنه الحد «الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين»<sup>3</sup>.

وأغلب الظن أن تلك الفتن والأخطار ابتدأت في الظهور تقريبا في العدوتين المغرب والأندلس منذ أواسط القرن الثالث والرابع، وتجددت في القرن الخامس ليسأل الإمام اللخمي «عمن أراد الذهاب إلى الحج وطريق البر في الوقت متعذر»<sup>4</sup>، والسؤال نفسه أجاب عنه ابن رشد الجد (520هـ) في القرن السادس بـ «أن فرض الحج ساقط في زماننا هذا عن الأندلس....»<sup>5</sup>. وتكرر رفعه إلى معاصره أبي بكر الطرطوشي (520هـ) فأجاب هو الآخر بـ «أن الحج حرام على أهل المغرب»<sup>6</sup>، أما المازري



الحسين أكرام

مرشد ديني - شيشاوة

كلما دنا موسم الحج، في القرون الماضية، تأهب الحجاج لسفر شاق لما يلاقونه في الطريق من مخاطر عدة ومتاعب جمة، ووطنوا أنفسهم على ما يتعرضون له من المشقات والشدائد والأهوال. وكانت طرق الحج - إلى عهد قريب - تعج بالمحاربين وقطاع الطرق واللصوص والقراصنة الذين يهاجمون قوافل الحجاج وسفنهم ويسلبونها ويعتدون عليها، بل ويعمدون إلى قتلهم

إذا لم تنفذ مطالبهم. علاوة على انتشار الأوبئة الجماعية، والأمراض الفتاكة بشكل يجعل الطرقات كما قال بعض الرحالين: «أشبه بساحات حرب تمددت فيها الجثث بعد انتهاء المعركة»<sup>1</sup>. وتشدد ضراوة هذه الفتن كلما مرت الأعوام والقرون، حتى استولى الظن على عقول كثير من الحجاج. أن القدوم إلى تلك الديار أشبه بمخاطرة أومغامرة منه إلى حج أو عمرة.

ولذلك كان كل حاج يعتقد أنه لن يعود سالما إلى بلده، فيعقد الوصايا ويتبرع بالأوقاف ويفرق ميراثه بين أبنائه، ويودع أصحابه، ويتسامح مع أحبائه، ويقضي الديون التي في ذمته وكأنه على فراش الموت، الأمر الذي حدا بمشايع المالكية في المغرب والأندلس وغيرها من البلدان إلى إصدار فتاوى توجب سقوط الحج في بعض السنوات التي تشتد فيها تلك الفتن وينعدم الأمن في الطريق وذلك على مدار عشرة قرون تقريبا.

الحكم العثماني - في أوضاع يرثى لها. من التسبب والانفلات الأمني. فقد أجمعت كتب التواريخ. وكتب الرحالين. أنه طيلة هذه الفترة انتشر فيها قطاع الطرق بكثرة. وللصوص من كل جهة. حتى اضطر العثمانيون إلى إحداث قوات عسكرية لتأمين سلامة الحجاج. وكانت هذه القوات نفسها تتعرض للإعتداء والنهب. فعمد سلاطين الدولة العثمانية الذين أطلقوا على أنفسهم «محافظوا الأماكن المقدسة» إلى حيلة أخرى لحماية الحجاج وهي دفع- إتاوات- لقطاع الطرق. ورغم ذلك تقع الغارات. وتنهب الأموال. وتقتل النفوس.

ولو تركنا هذه العمومات وخصصنا بالذكر مخاطر طرق الحجاج وقتتها وفق شهادات بعض الرحالين طيلة تلك القرون. لوجدنا أن السمة الغالبة عليها - بالإضافة إلى نشوب عدة حروب<sup>12</sup> هي الانفلات الأمني. وانتشار المحاربين وقطاع الطرق. كما سيبتين من هذه الأحداث التاريخية:

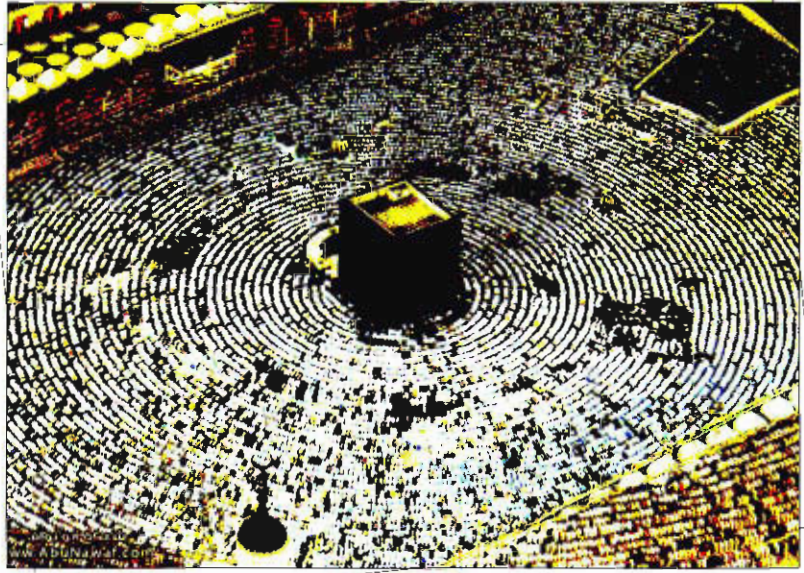
- ففي سنة (1076هـ) يحكي أحمد الخليفة<sup>13</sup> (ت1129هـ) ابن محمد بن ناصر<sup>14</sup> (ت1085هـ) في رحلته إلى الحج سنة (1076هـ) عن مخاطر الطريق قائلا: «... وأما النهب بالسرقة والاختلاس فاحفظ مالك وما عليك من جميع الناس في جميع المواضع وخصوصا «توزور» - قبيلة في تونس - فإنها أكثر بلاد الله سرقة وخطفا...»<sup>15</sup>.

وبعد أن تجاوز ركب الناصري هذه المرحلة جاء أمير الحجاج إلى الشيخ أحمد الخليفة قائلا له: يا سيدي إن العقبة - ممر بصحراء سيناء بمصر - معمورة بالقطاع. وخفنا على الحجاج وعلى أموالهم.

- وفي سنة (1156هـ) عانى الركب المغربي - الذي شارك فيه أبو مدين الدرعي - الأمرين من معاناة اللصوص منذ أول مراحل سفره في بلاد الجزائر - أوما كان يسمى يومها بالمغرب الأوسط وفي هذا يقول: «ولما صلينا العشاء تداعت علينا اللصوص تداعي الذئاب. وتخطف اختطاف الثعالب. فلم نزل معهم بالبارود والصياح حتى

(536هـ) فعضد إجابته على السؤال المعهود وقواها بفتاوى أصحابه قائلا: «فإن الحج ساقط في هذه الحال على ما نص عليه أصحابنا...»<sup>7</sup>.

أما في القرن السابع فيروي ابن جبير الكنايني (614هـ) في رحلته<sup>8</sup> عن طريق البحر تفاصيل مروعة وأحداثا مهولة قائلا: «...وتعاورت الرياح والأمواج صفح المركب حتى تكسرت... فشددنا للموت حيازيمنا»<sup>9</sup>. وكذا القاسم التجيبي السبتي الذي قام هو الآخر برحلة بحرية إلى الحج سنة (696هـ) فأفردنا بالتصنيف<sup>10</sup> وضم في ثناياها أخطار



العواصف والأمواج. وما يعانيه راكبو السفن في تلك العصور من أهوال. بما تكاد تظن أن الحج فعلا ساقط في ذلك الزمان. كما نقلت فتاوى عدة عن أعلام القرن الثامن كابن عرفة التونسي (803هـ) تحذر من اقتحام البحار في الأسفار. كالتي نقلها عنه الونشريسي - مرجعا فيها كما يظهر بين أقوال كثيرة - قائلا «والصواب أنه خطر»<sup>11</sup>.

### الحالة الأمنية لطرق الحجاج بعد القرن الثامن إلى ما بعد القرن 13هـ وفق شهادة الرحالين:

كانت الحالة الأمنية في شبه الجزيرة العربية بعد القرن الثامن الهجري. إلى حدود أواخر الثلث الأول من القرن الرابع عشر - أي النصف الثاني من

الصباح»<sup>16</sup>.

- وفي أواخر القرن الثالث عشر نصب العثمانيون عددا من الأمراء على عدة إمارات في الحجاز. وولوا على مكة من سنة هـ 1299 إلى 1323 هـ الشريف عون الرقيق باشا واختصر بعض المؤرخين ما يقرب من ربع قرن من حكمه ذلك قائلا : « ووصفت مدة حكمه بالجور وإرهاق الحجاج وإهمال مرافق البلاد»<sup>17</sup>.

- وفي سنة 1318 هـ يصف الأديب المصري عبد الوهاب عزام في رحلته إلى الحج الحالة الأمنية للحجاز في تلك الفترة. نقلا عن إبراهيم باشا الذي تولى إمارة المحمل سنين. حيث لم يستطع أن «يزور غار حراء إلا بمعية مائة جندي»<sup>18</sup> ولذلك أوصى الحجاج «... أن يكونوا جماعة يحملون السلاح حتى يدفعوا عن أنفسهم.. وقد بلغني - يضيف باشا - أن جانبا قتل حاجا فلم يجد معه إلا ريالا واحدا فقيل له : تقتله من أجل ريال ؟ فقال وهو فرح : «الريال أحسن منه»...»<sup>19</sup>.

- وفي سنة 1324 هـ يصور لنا الشيخ يوسف القناعي الأوضاع الاجتماعية للحجاز قائلا: «وقد شاهدت بنفسي الحالة قبل الحكم السعودي بما تقشعر منه الجلود. وتضطرب منه القلوب. حتى إن المعتمر لا يستطيع أن يذهب إلى التعيم خوفا من هؤلاء الطغاة. وقد سافرت - يتابع القناعي - إلى المدينة المنورة سنة 1324 هـ. مع القافلة فتخلف عنها بعض الأشخاص فاجتمع عليهم قطاع الطرق وجرحوهم عدة جروح كي يعترفوا لهم بما عندهم...»<sup>20</sup>.

إنها عشرة قرون وزيادة إذن، ابتلى الناس في بعض فتراتهما بالمحس والبلايا، والفتن والزوايا لذا كان عدد الحجاج ينخفض كلما عمت الفوضى وكثر الأشرار. ويرتفع كلما استتب الأمن وعاد الاستقرار. وظل الأمر على هذا النحو مدا وزجرا حسب طبيعة الأجواء السياسية والاجتماعية التي يعيشها العالم الإسلامي في كل فترة .

ولئن كانت تلك الأحداث تتغير في شتى الأزمان

وعلى مختلف الأعصار. فإن التساؤل يثور حول النصوص الثابتة. والأحكام القارة وكيف كيفها علماء الغرب الإسلامي لتتسجم مع تلك التوازل الطارئة. وتتلاءم مع عدد من الأحداث المتسارعة؟ أو بعبارة أوضح : ماهي المناهج الفقهية التي سلكوها للتوفيق بين حقوق الله وحقوق العباد؟ وهل فقه تعاملهم مع تلك الفتن بشتى أنواعها جارية على أصول موحدة ومناهج قارة؟ أم أن لكل وباء وفتنة مسلكا مقاصديا خاصا وضوابط فقهية واجتهادية مستقلة؟

### الاصول النظرية لفقه الاستطاعة في زمن الفتن

اختلفت مناهج علمائنا المالكية في تكييف مفهوم الاستطاعة في أوقات الفتن اختلافا وصل إلى حد التنازع. كما في وصف الإمام المازري لأحد المجالس المنعقدة بالأندلس حول مناقشة مدى صحة سقوط الحج بسبب الفتن قائلا : «وتفاوض الحاضرون وتنازعوا في ذلك وأكثروا القول والتنازع، فقاتل لا يستقط الفرض وآخر يوجبه وتوقف آخرون...»<sup>21</sup>.

بيد أنه وإن اختلفت مدارك هؤلاء في تحقيق أبعاد المناط الخاص في المسألة، فإن مرد أسباب اختلافهم - في نظري - يرجع طرفا منه إلى الوسائل المتغيرة المفضية إلى سقوط تلك الاستطاعة. حسب أهوال الطريق وفتنها. ومخاطر ركوب الأمواج وشداؤها. فمن استهان بمخاطرة النفوس وقصر نظره إلى المال. وقدم حق الله على حق العباد قال لايسقط الفرض، ومن تفضل لخلافه قال بخلافه - وهو الحق - ومن أشكل عليه الأمران توقف.

### 1 - هل يسقط الحج إذا تحققت أخطار الطريق؟

سئل الإمام اللخمي عن أراد الحركة إلى الحج وطريق البر في الوقت متعذر، فأجاب: الطريق اليوم من إسكندرية وما بعد ذلك إلى مكة على صفة لا يلزم معها فرض الحج ولا يأثم من تأخر لهذه الأحوال»<sup>22</sup> ففي جوابه رحمه الله تصريح بسقوط الحج لتعذر الطرق الموصلة إليه. وإشعار بمراعاة مقصد التيسير، ورفع الحرج عن العباد



في أحكام الحج، سيما وأن قوله تعالى : «وما جعل عليكم في الدين من حرج»<sup>23</sup> ورد في سورة الحج، فقدم للخمى حق العبد على حق الله اتباعا لكثير من الأحكام الشرعية، وبناء على استقرار عدد من الفروع الفقهية المخرجة على أصلي المصالح وسد الذرائع وغيرها من الأصول .

وقد تفضل الإمام الشاطبي إلى هذا الملحق قائلا بعد تتبعه لفروع الشريعة واستقراره لجزيئاتها : «... فإننا نحكم بمطلق رفع الحرج في الأبواب كلها عملا بالاستقراء»<sup>24</sup> لأنه «... لو كان الشارع قاصدا المشقة في التكليف لما كان تم ترخيص ولا تخفيف»<sup>25</sup>.

ومن هذا الباب أفتى أبو بكر الطرطوشي «بأن الحج حرام على أهل المغرب. فمن خاطر وحج فقد سقط فرضه ولكنه آثم بما ارتكب من الضرر»<sup>26</sup>

ومقتضى كلام الطرطوشي أن حجه صحيح مع إثم الفرر، لأنه خاطر بنفسه وعرضها للشدائد والمشقات في محل تمنعه فيه أصول الشريعة ومقاصدها، وقد رأى النبي (ص) شيئا يهادي قد نذر الحج ماشيا فقال : « إن الله عن تعذيب هذا لنفسه لغني»<sup>27</sup>

وفي مثل هذه الحوادث والأمثلة ونظائرها صاغ الأصوليون عدة قواعد أصولية ومقاصدية كـ «غلبة المشقة مسقطه للأمر» و «الضرر يزال» و «المشقة تجلب التيسير» و «درء المفاسد أولى من جلب المصالح» وغيرها .

وما من شك أن هذه القواعد تشدد درجات تطبيقها متى أهدقت الأخطار بالنفوس، وتحقق تعرضها للهلاك، كما في فتوى أبي عيسى بن مناس المانكي لما قال : «وخروج الخارج اليوم إلى مكة معصية، ولا يؤجر وليؤخر الناس حتى يفرج الله»<sup>28</sup>.

ومن هنا يتبين أن المخاطرة بالنفوس لأداء المناسك - إذا تحققت أخطار الطريق - غير مشروعة بل ممنوعة، وعلى نفس الأسباب والعلل بنى علماء الأحناف فتواهم التي أصدروها في الديوان المغولي حين أعلنوا في منتصف القرن

العاشر الهجري «أن الحج ساقط على أهل الهند»<sup>29</sup>. وأن أداء الفريضة الخامسة غير ملزمة شرعا في حقهم في تلك الظروف، مما يدل على أن المسألة تدور مع استتباب الأمن، وتحقق الاستطاعة وجودا وعدما، كما في أحد أجوبة الإمام المازري : «أن الحاج متى وجد السبيل ولم يخف على نفسه وماله فإنه لا يسقط الحج عنه، وإن كان يخاف على نفسه الهلاك، أو لا يصل إلا ببذل الكثير من ماله فإن الحج ساقط في هذه الحال»<sup>30</sup>.

والجدير بالذكر أن هذه المسألة التي أشار إليها المازري - وهي أن بذل الكثير من ماله يسقط الحج - تمثل إضافة نوعية لموضوعنا. مما يجعلنا نتساءل عن أحكام الأموال التي يعطيها الحجاج بكثرة في الطرقات عندما أصبح السلب والنهب يسمى - التفتيش - كما حدث للركب المغربي أثناء تعرضه سنة 688هـ في الإسكندرية «لشرذمة من الحرس، فمدوا في الحجاج أيديهم، وفتشوا الرجال والنساء، وألزموهم أنواعا من المظالم، وأذاقوهم ألوانا من الهوان ثم استحلّفوهم وراء ذلك كله. وما رأيت - يضيف العبدري - هذه العادة الذميمة والليثيمة في بلد من البلاد. ولا رأيت في الناس أقسى قلوبا ولا أقل مروءة وحياء من أهل هذا البلد»<sup>31</sup>.

#### هل الخوف من هيجان البحار وأهواله يسقط الاستطاعة؟

بعد تعذر الطريق البري لضيوف الرحمان بسبب الفتن والحروب وقطاع الطرق بدأوا يبحثون عن مخارج بديلة. ويختارون مسالك جديدة - وإن كانت هي أكبر من أختها - وهي السفر عن طريق البحر ويظهر أن اللجوء إليه أملت ضرورة فقدان الأمن في الطريق البري. كما في سؤال موجه إلى الإمام اللخمى «عمن أراد الحركة إلى الحج، وطريق البر في الوقت متعذر، فأراد ركوب البحر فخوف أيضا من ركوبه، وقيل له إن الغالب عليه الضرر والتغدير ؟ فهل يسوغ في مذهبه ركوب البحر على ما يخشى منه»<sup>32</sup>.

فبان من هذا السؤال - الذي مضى الجواب عنه

والتقارب في يوم ونصف، أو يومين على الأكثر فقطعها قارب التجيبي وبصعوبة في 24 يوما.

ومن هنا ندرك معا ما تنطوي عليه قوله المازري: «وقد بقيت حيران وأدركني منه خوف».

ولئن كان علماء الغرب الإسلامي يمنعون السفر في البحار أثناء تلاطم الأمواج واشتداد الهيجان، فإن هناك أهوالا آخر أشد ضنكا وأقوى فتكا، وحالة البحر ساكنة، وعواصفه هادئة، وهي اعتداءات النصاري واستيلاؤهم على مراكب المسلمين وسلب أموالهم، وقد لوحظ هذا الخوف في أسئلة المستفتين منذ القرن الخامس جاء في سؤال موجه إلى الإمام اللخمي في سياق ركوب البحر «...والخوف من الروم». كما ظهر ذلك كذلك في أجوبة المفتين، قال ابن محرر: «...وجرت العادة عندنا بالسفر في البحر من مراكب النصاري يكرونها للمسلمين من إفريقية إلى الإسكندرية إلى ناحية بلاد المغرب، وربما غدروا في بعض الأوقات...»<sup>36</sup>.

قلت: ومن بين هذه الأوقات ما ذكره الدكتور سعيد أوصاف قائلا: «ومن الأحداث الخاصة ذات الأهمية التاريخية ما قام به البرتغاليون في سنة 1613م - أي بداية القرن الحادي عشر الهجري - من إلقاء القبض على أكبر سفينة من نوعها، رغم وجود تصريح صادر منهم، وكانت تستوعب 1500 حاج، وهذه السفينة معروفة بسفينة الحجاج الكبيرة...»<sup>37</sup>.

وبمثل هذه الأحداث المؤلمة شبه الإمام أبو عبد الله بن عرفة السفر عن طريق البحر إلى الحج بـ «التجارة إلى أرض الحرب»<sup>38</sup> للدلالة على منع الإقدام، ومبالغة في الاحتياط، فهو قياس قوي وتأويل حسن، وإن كان يبدو - في نظري - أنه مع فارق لكنه عند التحقيق جلي ظاهر بجامع علة المخاطرة بالنفوس والأموال.

وإذا كان هذا الانفلات الأمني قد فتح الباب على مصراعيه لقطاع الطرق والمحاربين والقراصنة حتى لا يكاد يخلو منهم بر ولا بحر، وكأنهم سبب نزول

أنه لو خير المستفتى بين طريق البر والبحر لاختار الأول لما في الثاني من مخاطر محدقة كعواصف الرياح، وارتفاع الأمواج وهيجان البحار، وهذا الملحظ يقويه سؤال آخر وجهه الإمام المازري للإمام الصائغ المالكي قائلا: «وقد خطر لي الحركة إلى الحجاز، وأملت ركوب البحر لتعذر الطريق في البر، وقد بقيت حيران وأدركني منه خوف، فكيف ترى - يتساءل المازري - في ركوب البحر على ما فيه من الأغرار»<sup>33</sup>. ثم أجابه الصائغ بجواب مطول قال في آخره «فأصبر حتى يظهر للطريق والسفر وجه، والله يأجرك على اعتقادك...»<sup>34</sup>.

ومن تأمل الحالة النفسية لهؤلاء السائلين، علم مدى شدة خوف المريدين إلى الديار المقدسة من أهوال البحار وشدادتها، فهذا القاسم التجيبي السبتي يحكي تفاصيل مرعبة في مختلف الصعاب التي حدثت له، بدءا من خروجه من سبته إلى نهر النيل، ومرورا بمدينة قوص إلى البحر الأحمر، وانتهاء بعيداب وجدة إلى الأراضي المقدسة.

ومن أهم اللحظات الحرجة التي عاشها القاسم التجيبي لما توسط بهم المركب - أو ما كان يسمى آنذاك بالسنبوك - بين بر الحجاز الشريف وبر عيذاب، وعصفت بهم الرياح وعظم الموج حتى حال بينهم وبين المركب وأظلم البحر، واشتد سواده، ورأوا عجائبه، فقال واصفا تلك الأهوال: «...أخافنا ما شاهدناه من الحال... فكررنا راجعين ودخلنا مرسى عيذاب ضاقت علينا الأرض فيه بما رحبت ولم يكن به ماء ولا ظل ولا أنس فأقمنا فيه يوما أو بعض يوم...»<sup>35</sup>.

وفي اليوم الموالي كرروا الإقلاع، ولما توسطوا الطريق حدث لهم ما هو أشد وأهون، فندب إلى نفوسهم الرعب، ورجعوا مرات عدة، والخوف يزداد يوما أو بعض يوم، حتى وصلوا بنجاح إلى مرسى جدة يوم 08 رمضان 696 هـ بعد مغامرات ومخاطرات عدة بين بحر عيذاب وجدة، علما بأن ما بينهما حسب القاسم التجيبي 200 ميل، وغالبا ما تقطعها المراكب

قوله تعالى «**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس**»<sup>39</sup> فإن الأمراض الفتاكة، والأوبئة الجماعية لا تقل خطراً هي الأخرى عن الأولى بل هي أشد منها وأنكى .

### هل تؤثر الأوبئة الجماعية والأمراض الفتاكة على فقه الاستطاعة؟

غالباً ما يتحدث الرحالة المغاربة عن متاعبهم في السفر موصفين لمن بعدهم بدقة أهم الأحداث والوقائع التي شاهدوها ووقعت لهم في الطريق. غير أنه لوحظ أن هذه الرحلات اقتصررت في وصفها غالباً - بالإضافة إلى الأحوال الاجتماعية والعادات - على مخاطر الطريق وقطاعها. وهيجان البحار وأهوالها. ولم تشر إلى بعض الأمراض المعدية والأوبئة الفتاكة والأحكام المتعلقة بها، بالرغم من أن عدسة الرحالين المغاربة مولعة بالتفاصيل المتسلسلة. والجزئيات الدقيقة. كابن جبير والعبدري والقاسم التجيبي وابن بطوطة وابن رشيد السبتي والورثيلاني والناصرى والسبعي وغيرهم .

وأغلب الظن أن مرد ذلك آيل في نظري المتواضع إلى أن هؤلاء الرحالين كان الشغل الشاغل لديهم هو الهاجس الأمني، والخوف من القتال الدائر بين القبائل الخارجة عن القانون في كل لحظة، حتى إنهم كانوا إذا مروا بإحداها بسلام «هنا بعضهم بعضاً»<sup>40</sup> مما يجعل الالتفات إلى الأوبئة والأمراض، أمراً ثانوياً إذا قورن بشراسة القتال وضروب النهب وأنواع السلب. الذي تتعرض له تلك المواكب .

ومما يقوي هذا الاحتمال أن عدداً من المفسرين فسروا قوله تعالى «**فإن أحصرتم**»<sup>41</sup> في الحج بإحصار العدو دون المرض اتباعاً منهم كما يظهر لسبب نزول الآية «حين حال المشركون بين رسول الله ﷺ. وبين الوصول إلى البيت»<sup>42</sup> فقصروا معنى الإحصار الشرعي على العدو وحده. وتبعهم جل الفقهاء<sup>43</sup> في ذلك كالشافعية والحنابلة وبعض المتقدمين من الحنفية. أثناء تفرعاتهم الفقهية على فقه الاستطاعة - في مباحث شروط الحج

عادة - وقليل من الأئمة من تنبهوا إلى القصد. وفطنوا إلى توسيع معنى المفهوم الشرعي للإحصار. فأجروا على وفقه موانع أخرى يحتملها النص. ويوجبها الواقع كالمالكية حين قاسوا المرض على العدو بجامع رفع الحرج.

وفي هذا يقول ابن العربي : «أما من صده المشركون عن حجه فأجره قائم وحجه تام.. فأما المريض فلا يحله إلا البيت. فإن تعذر ذلك أو وقع اليأس فهو مثل الأول...»<sup>44</sup>. ونفس هذا التأويل رجحه الشيخ الطاهر ابن عاشور أثناء استعراضه عدداً من أقوال المفسرين عند قوله تعالى «**فإن أحصرتم**» قائلًا «... والأظهر عندي أن الإحصار هنا أطلق على ما يعم المنع من عدو أو غيره. بقرينة قوله تعالى «**فإن أمنتم**». وكان هذا هو الذي يراه مالك. ولذلك لم يحتج في الموطأ على حكم الإحصار بهذه الآية وإنما استدل بالسنة...»<sup>45</sup>.

والملاحظ أن غالب كلام الفقهاء على المريض محله إذا وقع ذلك الباء للحجاج في الطرقات. أو على وشك وصولهم إلى مكة. وبصفة خاصة بعد بدئهم مناسك الحج، لكن كلامهم عليه قبل السفر كحالة أنفلونزا الخنازير وما في معناها. لم أقف عليها في كتبهم وإن كانت مليئة بالنصوص الجزئية، والأحاديث النبوية المؤصلة لأحكام المريض في الحج والتي توجب جميعها عليه أن «يحل بعمره وعليه الهدى، وإعادة الحج»<sup>46</sup>.

فبان من هذا الملحظ أن النصوص الجزئية لا تصلح للاستدلال والاحتجاج على حالة إيتش 1 إن 1 - وإنما نتجاوزها إلى المقاصد العامة والقواعد الكلية لحفظ النفوس. وإلا فهل من حصره مثلاً وباء أمريكا الشمالية - كما حلا للبعض تـ. ميه - ومنع من الحج هذه السنة عليه أن يحل بعمره وعليه الهدى وإعادة الحج ؟ ومن هنا يظهر لنا الفرق الشاسع بين تنزيل النصوص الخاصة بعد السفر على تلك الأوبئة جلباً للمصالح، وإعمال النظر المالي بما يتوافق مع المقاصد العامة لحفظ النفوس قبل السفر درءاً للمفاسد .

## انفلوانزا الخنازير بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية :

من تتبع نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها، حصل له من مجموع ذلك أنها كلية عامة وجزئية خاصة، بيد أنها في حقيقتها يربطها رابط موحد لتحقيق المنافع والمصالح للبشرية جمعاء.

وقد أدى عدم فهم هذه النظرية - الربط بين الكليات والجزئيات - إلى وقوع حرج كبير في تنزيل أحكام الشريعة الإسلامية على الواقع الراهن - الشديد التشابك - حين عمد بعض المعاصرين إلى الاستدلال بالجزئيات في موقع الكليات، فأفضى بهم اجتهدهم - أو بالأحرى تسرعهم - ذاك إلى تأجيل العمرة والحج هذه السنة بسبب وباء أنفلونزا الخنازير .

والحق أن تلك النصوص الجزئية التي استدل بها هؤلاء، والمتعلقة بحالات مرضية عدة في موسم الحج، جاءت في سياقات معينة، وأحوال خاصة لبعض الصحابة ككعب بن عجرة<sup>47</sup>، وضباعة بنت الزبير<sup>48</sup>، وعمر بن الأنصاري<sup>49</sup> وغيرهم، ومع أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، لكن ذاك العموم - في حالة جريانه - محله إذا كان الحجاج على وشك الوصول، أو بعد الشروع في المناسك كحالات هؤلاء الصحابة تحديداً، أما إذا كان الحجاج في بلدانهم ثم حدث ما يمنعهم كانتشار الأوبئة الفتاكة، وتفشى الأمراض المعدية فهذا يرجع تقديره إلى دليل كلي عام - وليس إلى دليل جزئي خاص - نظراً، وإلى الاجتهاد الجماعي لا الفردي تطبيقاً .

ويعتبر النظر المالي من أهم آليات الاجتهاد - بالإضافة إلى تقديرات الأطباء، وتجارب المختصين - لتحديد ما إذا كان هذا النوباء يستوجب فعلاً تأجيل الحج لاستكشاف مدى خطورته على المدى البعيد، فإن ظهر فتكه وتحقق خطره كأنفلونزا الإسبانية التي حصدت ما بين 40 إلى 50 مليون شخص سنة 1918 في ظرف شهور، فإنه سيكون لا محالة سبباً لتأجيل الحج درءاً لحفظ النفوس التي

هي من أسمى المقاصد الكلية للتشريع عملاً بقوله ﷺ : « إذا سمعتم بهذا النوباء بيلد فلا تقدموا عليه، وإذا وقع وأنتم به فلا تخرجوا فراراً منه »<sup>50</sup>. وقد وقع مثل هذا النوباء الفتاك في أوائل القرن الثالث عشر الهجري لركب الأديب إبراهيم بك المويحلي فوصف فتكه قاتلاً : «... ولا غرو أن ترتعد اليد ويقف القلم، ويتلعثم اللسان عن وصف ما فعلته المنية حين قامت تفتك في الأرواح، وتهتك في الأشباح، حتى فرشت الطرقات بالموتى، وأقامت منهم كئيباً تشهد عن عجز القوم عن تدارك الأمور... »<sup>51</sup>، ثم مضى قاتلاً «... وبينما أنا حيران في وسط هذه المقبرة المكشوفة »<sup>52</sup> أرسل إلى السلطان العثماني عبد الحميد للاستنجاد، لكنه وصف من أرسل بأنهم « أشد قسوة على الحجاج من الموت »<sup>53</sup>.

وبالجملة فإن وباء إيتش 1 إن 1 لم يصل بعد - حتى الآن - إلى ذلك الفتك والخطورة والتهويل الذي وصف بهما، على الرغم من انتشاره في أغلب دول العالم، وما زال الناس يسافرون إلى بلدان عدة ويتزاحمون في المطارات، والملاعب والملاهي ويتعايشون معه دون أدنى خطورة، فلماذا نمنع تجمعات الحجاج وحدها ولا نمنع التجمعات الأخرى ومن هذا التناقض الفظيع استغرب أبو بكر بن العربي قديماً عندما قال : «... والعجب ممن يقول إن الحج ساقط عن أهل المغرب، وهو يسافر من قطر إلى قطر ويغرق البحار ويقطع المخارق في مقاصد دينية ودنيوية، والحال واحد في الخوف والأمن والحلال والحرام... »<sup>54</sup>.

ويظهر لمن تتبع نوازل فقهاءنا المالكية الأخيار أن الفتى والأوبئة والأخطار استمرت على مدى الأعصار، وامتدت إلى كل الأقطار، وعمت مختلف الأمصار، وبموجب تلك الأعذار أفتى ذوو الأبصار بمنع الأسفار إلى تلك الديار، بعد استخراجهم المقاصد العامة لحفظ النفوس والأموال من صحاح الآثار، وإعمالهم النظر المالي بما يتوافق مع صريح الأخبار، بغية حفظ الحجاج من المهالك والأضرار، وهذا هو مسلك كبار النظائر لتنزيل الأفكار، سواء

جلب مصالح العباد الواقعة في الحال، أو درء المفاسد المتوقعة عنهم في المآل .

أما إذا لم تتحقق تلك المخاطر والمفاسد، كحالة أنفلونزا مثلاً فيجوز السفر إلى تلك الديار كما أفتى

بذلك المجلس العلمي الأعلى بالمغرب. وإذا حدث في الواقع خلاف ذلك فإن الحكم يدور مع العلة وجودا وعندما أوتعبير المجلس الأعلى «فسيكون بقرار رسمي يعلم به الجميع».

- 24 - الموافقات (2/299)
- 25 - الموافقات (2/121 122)
- 26 - المعيار (1/433)
- 27 - أخرجه البخاري (1865) ومسلم (1642)
- 28 - المعيار (1/432)
- 29 - مقال تحت عنوان : « رحلة الحج من بلاد المغرب عبر التاريخ منشور بمجلة الحج السنة 63 عدد 3 الصادر في ربيع الأول 1429 ص 33
- 30 - المعيار (1/433-434)
- 31 - رحلة العبدري ص 93 سلسلة الرحلات رقم 4 تحقيق محمد الفاسي رئيس جامعة محمد الخامس طبعت دون تاريخ
- 32 - فتاوى أبي الحسن اللخمي
- 33 - المعيار (1/435)
- 34 - المعيار (1/436)
- 35 - رحلة التجيبي ص 111
- 36 - المعيار (1/436)
- 37 - من مقال للدكتور سعيد أوصاف منشور بمجلة الحج والعمرة نفس العدد السابق ص 32
- 38 - المعيار (1/436)
- 39 - من الآية 41 من سورة الروم
- 40 - رحلة أبو مدين الدرعي مخطوط خاص لوحة 61
- 41 - من الآية 169 من سورة البقرة .
- 42 - تفسير ابن كثير المجلد الأول (ج3/303) علق عليه هاني الحاج المكتبة التوفيقية
- 43 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد (-/666 1/667) ضبطه أسامة حسن دار الفكر 2002
- 44 - القبس تحقيق الدكتور عبد الله ولد كريم ط 1/ دار الغرب الإسلامي 1992
- 45 - التحرير والتنوير (2/222) طبعة دار سحنون
- 46 - بداية المجتهد (1/666)
- 47 - ينظر صحيح البخاري كتاب الحج (1816) . ومسلم كتاب الحج (1201)
- 48 - أخرجه البخاري (5089)
- 49 - ينظر صحيح الجامع للألباني (6521)
- 50 - الموطأ (3/199) المطبعة الشرقية
- 51 - المنتخب من آداب العرب لمجموعة من المؤلفين الطبعة الأميرية (1/28)
- 52 - المنتخب (1/29)
- 53 - نفسه (1/30)
- 54 - نوازل البرزلي (1/586 587) تحقيق محمد الحبيب الهيلة بيروت الطبعة الأولى 2002

- 1 - رحلتي إلى الحجاز لمحيى الدين رضا طبعة مصر ص 59 .
- 2 - فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي القيرواني جمع وتحقيق الدكتور حميد لحمر ص 62 دار المعرفة البيضاء ط 1/ 2006
- 3 - مسائل لا يعذر فيها أحد بالجهل على مذهب الإمام مالك لبهرام ص 14 ط 2/ دار الغرب الإسلامي 1986 .
- 4 - المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب للونشريسي (1/432) نشر وزارة الأوقاف المغرب
- 5 - المعيار (1/433)
- 6 - نفسه
- 7 - المعيار (1/434)
- 8 - المسماة اعتبار الناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك علق عليها إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية ط 1/
- 9 - رحلة ابن جبير ص 248
- 10 - وسماها مستفاد الرحلة والإغتراب والمعروفة برحلة التجيبي
- 11 - المعيار (1/436)
- 12 - كالتى وقعت بين العثمانيين ويمثلهم محمد علي باشا المصري وبين الوهابيين في بلاد الحجاز من سنة 1811 م إلى 1843
- 13 - هو أحمد بن محمد بن ناصر ولد عام (1057 هـ) تنظر ترجمته في فهرس الفهارس للكتاني (677-680) شجرة النور 333
- 14 - مؤسس الطريقة الناصرية بتامكروت تنظر ترجمته في المصادر العربية لتاريخ المغرب للمنوني (1/203) . النبوغ المغربي لكتون (1/283)
- 14 - الرحلة الناصرية لأحمد بن ناصر (1/54) طبعة حجرية فاس 1320 .
- 15 - رحلة أبو مدين الدرعي مخطوط خاص لوحة 61
- 16 - إعلام الأنعام بتاريخ بيت الله الحرام للعبدري ص 49 تحقيق إسماعيل أحمد جامعة أم القرى 1985
- 17 - الرحلة الحجازية لعبد الوهاب عزام ص 112 مصر 1989
- 18 - نفسه 113
- 19 - الملتقطات ص 215 بتصرف يسير طبعة الكويت دون تاريخ
- 20 - المعيار (1/434)
- 22 - فتاوى اللخمي/63
- 23 - من الآية 78 من سورة الحج